



مركز كارتر يرحب بانتهاء عملية تسجيل الناخبين في تونس و يسلم الضوء على خطوات إضافية لازمة لضمان نجاح الانتخابات

أشار بيان مركز كارتر الصادر اليوم أن عملية التسجيل قد أجريت بسلاسة ومع ذلك ، تبقى أمام الهيئة العليا المستقلة للانتخابات مجموعة من التحديات العملية الهامة لا سيما في ما يخص توزيع الناخبين على مراكز الاقتراع والقيام بحملة توعية لنشر المعلومات الأساسية للمواطنين. ويوصي المركز بتكثيف التوعية العامة من قبل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وغيرها من الجهات لمساعدة التونسيين في العملية الانتخابية. إن نجاح و مصداقية العملية الانتخابية سيساهم بشكل رئيسي في التحول الديمقراطي و الاستقرار في تونس.

بدأت عملية تسجيل الناخبين في 11 جويلية لفترة أولية مدتها ثلاثة أسابيع ، و تم تمديدها في وقت لاحق حتى 14 أوت ، مما يعد أمرا ايجابيا لزيادة نسب المشاركة. و قد عمل حوالي 1000 مركز تسجيل بمعية الفرق المتنقلة ، في 27 دائرة انتخابية تحت إشراف الهيئة العليا المستقلة للانتخابات و فروعها. كما تمكن أيضاً التونسيون المقيمون في الخارج من التسجيل في القنصليات والبعثات الدبلوماسية و ذلك حتى 28 أوت.

و على الرغم من التحديات العديدة ، كالمشاكل التقنية مع بداية فترة التسجيل عبر الإنترنت، و البطء في تعيين أعضاء الهيئات الفرعية المستقلة للانتخابات، و تأخر بدء حملة التوعية، و عدم الاتساق في تنفيذ الإجراءات ولا سيما فيما يتعلق باشتراط أن يكون التسجيل شخصيا ، إلا أن عملية تسجيل الناخبين تمت بصورة سلمية في جميع أنحاء البلاد. و وفقاً للهيئة العليا المستقلة للانتخابات وصل عدد المواطنين المسجلين 3.882.727 وهو ما يمثل نحو 55% من الناخبين الذين لهم حق الانتخاب في تونس.

و لم يكن الناخبون مطالبين بالتسجيل كشرط أساسي لتسجيلهم على قائمة الناخبين الأولية التي تعتمد على قاعدة بيانات بطاقات التعريف الوطنية. بدلا من ذلك، تم تنفيذ عملية تسجيل الناخبين آليا، مع إعطائهم الفرصة لتحديث البيانات الخاصة بهم وتحديد مراكز الاقتراع في يوم الاقتراع. و بما أن ما يقرب من 45% من الناخبين لم يشاركوا في التسجيل الإرادي، فإن المركز يشجع على اتخاذ

خطوات إضافية وآليات مناسبة لضمان القيام بتوجيه كافة الناخبين إلى مراكز الاقتراع المناسبة. وتفيد تقارير في الصحافة التونسية، استنادا لبلاغ الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، إلى أنه سيتم السماح للناخبين الذين لهم حق

الانتخاب و الذين لم يشاركوا في عملية التسجيل اختيار مكان مركز الاقتراع من 4 إلى 20 سبتمبر. و في حين أنه تستلزم المزيد من المعلومات للتأكد من الآليات التي ستستخدم، فإن المركز يشجع ويرحب بهذه الجهود.

لاحظ مركز كارتر أيضا تفاني الهيئة الإدارية للانتخابات في الاضطلاع بمسؤولياتها غير أن المركز يؤكد في نفس الوقت على أهمية اتخاذ الهيئة العليا المستقلة للانتخابات لإجراءات تضمن تمتع الهيئة الفنية والإدارية والمالية بالعدد الكافي من الموظفين وذلك لتعزيز قدرتها على إعداد وإدارة العمليات الانتخابية و تحسين التنسيق بين المكاتب الوطنية والجهوية.

كان ملاحظا انخفاض نسبة الإقبال في المرحلة الأولى من عملية التسجيل و قد تواصل هذا الانخفاض خاصة خلال فترة عرض القوائم و طلبات الاعتراض المتعلقة بها عندما تم إعطاء فرصة للناخبين للتأكد من بياناتهم في القائمة الأولية للناخبين من 20 إلى 26 أوت. و في ضوء هذا ، فإن مركز كارتر يشجع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات على إطلاق حملات إعلامية في الوقت المناسب وتقديم رسائل تتماشى مع كل مرحلة من مراحل العملية الانتخابية.

يقدر المركز التعاون الذي أبدته الهيئات الانتخابية تجاه الملاحظين الدوليين، بما في ذلك توفير الاعتماد في الوقت المناسب. وفي هذا الصدد، نشجع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات أن تيسر الأمر نفسه بالنسبة للملاحظين التونسيين لما لهم من دور هام في زيادة الشفافية والثقة. و لتعزيز الشفافية ، يشجع مركز كارتر الهيئات الانتخابية على تكثيف المشاورات المنتظمة مع جميع الأطراف المعنية وأن تكون جميع الوثائق الرسمية متاحة على نطاق واسع ، وخصوصا من خلال نشرها على الموقع الإلكتروني للهيئة العليا المستقلة للانتخابات.

خلفية عن المركز

تلقى مركز كارتر رسالة دعوة لملاحظة العملية الانتخابية من الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في منتصف جويلية ، و تلاها بعد ذلك الاعتماد الرسمي يوم 4 أوت. لاحظ المركز عملية تسجيل الناخبين في تونس استعدادا للانتخابات المجلس التأسيسي الوطني المقرر عقدها في 23 أكتوبر. و قد نشر المركز 10 ملاحظين على المدى الطويل زاروا 191 مركز تسجيل في جميع ولايات البلاد ، واجتمعوا مع المسؤولين عن الانتخابات السياسية وممثلي الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني.

سيبقى مركز كارتر في تونس لملاحظة فترة تسجيل المرشحين ، ومدة الحملة الانتخابية و يوم الاقتراع و عمليات الفرز و احتساب الاصوات و جدولة الشكاوى لانتخابات المجلس التأسيسي. و سينضم للملاحظين على المدى الطويل 40 ملاحظًا على المدى القصير من جنسيات مختلفة في الفترة التي تسبق يوم الانتخابات. و تهدف بعثة الملاحظة التابعة للمركز في تونس لتقديم تقييم محايد لجودة العملية الانتخابية، وتعزيز عملية تشمل الجميع و إظهار الاهتمام والدعم الدوليين لهذا التحول الديمقراطي

الطموح. وسيتم تقييم هذه الانتخابات في الإطار القانوني التونسي ، و الالتزامات الدولية لتونس لإجراء انتخابات ديمقراطية حقيقية.

تجري بعثة الملاحظة في المركز وفقا للقوانين والمعايير الدولية المطبقة لملاحظة الانتخابات المنصوص عليها في إعلان المبادئ للملاحظة للانتخابات، التي اعتمدت في الأمم المتحدة في 2005 وأيدتها 37 مجموعة لملاحظة الانتخابات. و سيقوم المركز بإصدار بيانات عامة دورية عن الانتخابات، وهي متاحة على موقعه على الانترنت : www.cartercenter.org

#####

”دفع عمليات السلام، الارتقاء بالصحة، وبناء الأمل ”

تم إنشاء مركز كارتر سنة 1982 بواسطة رئيس الولايات المتحدة الأسبق جيمي كارتر و زوجته روزالين، بالشراكة مع جامعة ايموري لدفع عمليات السلام و الارتقاء بالصحة في جميع أنحاء العالم. مركز كارتر هو منظمة غير ربحية و غير حكومية تساعد على تحسين حياة الناس في أكثر من 70 بلدا عبر حل النزاعات , دعم الديمقراطية و حقوق الإنسان و الفرص الاقتصادية , مكافحة الأمراض و تطوير خدمات الصحة النفسية و تدريب المزارعين على زيادة إنتاج المحاصيل.



بعثة مركز كارتر لملاحظة الانتخابات في تونس

انتخابات المجلس التأسيسي

يقدم هذا البيان تقييمًا من مركز كارتر لعملية تسجيل الناخبين في تونس بالإضافة إلى النتائج الأولية حول عرض وطلبات الاعتراض بخصوص قوائم الناخبين الأولية و في الجزء الختامي منه، يقدم البيان توصيات مفصلة لأصحاب المصالح المشاركين في العملية الانتخابية.

لاحظ مركز كارتر بان عملية التسجيل قد جرت بشكل سلس في جميع أنحاء البلاد، حيث قام أكثر من نصف الناخبين الذين يحق لهم المشاركة في هذا الاقتراع بتأكيد بيانات التسجيل الخاصة بهم. ومع ذلك ، تبقى أمام الهيئة العليا المستقلة للانتخابات مجموعة من التحديات العملية الهامة لا سيما في ما يخص توزيع الناخبين على مراكز الاقتراع والقيام بحملة لنشر المعلومات الانتخابية للعموم. ويوصي المركز بتكثيف التوعية العامة من قبل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات و الهيئات الأخرى لمساعدة التونسيين في العملية الانتخابية. إن نجاح و مصداقية العملية الانتخابية سيكون خطوة رئيسية في التحول الديمقراطي و الاستقرار في تونس.

بدأت عملية تسجيل الناخبين في 11 جويلية لفترة أولية مدتها ثلاثة أسابيع ، و تم تمديدها في وقت لاحق حتى 14 أوت ، مما يعد أمرا ايجابيا لزيادة نسب المشاركة. و قد عمل حوالي 1000 مركز تسجيل بمعية الفرق المتنقلة ، في 27 دائرة انتخابية تحت إشراف الهيئة العليا المستقلة للانتخابات و فروعها. كما تمكن أيضاً التونسيون المقيمون في الخارج من التسجيل في القنصليات و البعثات الدبلوماسية و ذلك حتى 28 أوت.

و على الرغم من التحديات العديدة ، كالمشاكل التقنية مع بداية فترة التسجيل عبر الإنترنت و البطء في تعيين أعضاء الهيئات الفرعية المستقلة للانتخابات، و تأخر بدء حملة التوعية، و عدم الاتساق في تنفيذ الإجراءات ولا سيما فيما يتعلق باشتراط أن يكون التسجيل شخصيا ، إلا أن عملية تسجيل الناخبين تمت بصورة سلمية في جميع أنحاء البلاد. و وفقاً للهيئة العليا المستقلة للانتخابات وصل عدد المواطنين المسجلين 3.882.727 وهو ما يمثل نحو 55% من الناخبين الذين لهم حق الانتخاب في تونس.

إدارة الانتخابات

إن الهيئة العليا المستقلة للانتخابات هي المسؤولة عن إعداد العملية الانتخابية و الإشراف عليها ومراقبتها¹ و هي تتألف من 16 عضواً تم تعيينهم في 18 ماي الفارط من قبل الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي². وينتمي الأعضاء إلى السلطة القضائية

والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني بالإضافة إلى كاتب عدل و حاجب محكمة و محاسب و خبير في تكنولوجيا المعلومات وصحفي.

¹ مادة 4 , مرسوم القانون المعتمد في 18 افريل 2011

² مادة 546 المعتمدة في 10 ماي 2011

يشمل هيكل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات 33 فرعاً جهوياً (هيئات فرعية مستقلة للانتخابات) و هي تغطي 27 دائرة انتخابية في تونس و 6 في الخارج³ . وتتكون الهيئات الفرعية المستقلة للانتخابات في تونس من 14 عضواً بينما تتألف هذه الهيئات في الخارج من 8 الى 14 عضواً⁴ . تساعد الهيئة العليا المستقلة للانتخابات هيئة تقنية وإدارية و مالية⁵ ولكن لم يكتمل عدد موظفيها بعد ، وخصوصاً فيما يتعلق بمنصب المدير التنفيذي.

لاحظ مركز كارتر أيضاً تفاني الهيئة الإدارية للانتخابات في الاضطلاع بمسؤولياتها غير أن المركز يؤكد في نفس الوقت على أهمية اتخاذ الهيئة العليا المستقلة للانتخابات لإجراءات تضمن تمتع الهيئة الفنية والإدارية والمالية بالعدد الكافي من الموظفين وذلك لتعزيز قدرتها على إعداد وإدارة العمليات الانتخابية و تحسين التنسيق بين المكاتب الوطنية والجهوية.

وقد تم تعيين أعضاء الهيئات الفرعية المستقلة للانتخابات في الدوائر الانتخابية في تونس أياماً قليلة قبل بدء فترة تسجيل الناخبين مما لم يتح وقتاً كافياً لوفير تدريب معمق للموظفين. واجهت الهيئات الفرعية المستقلة للانتخابات التحدي المتمثل في إقامة هيكل إشرافها و مراقبة عملية التسجيل في وقت واحد. وعلى الرغم من عدم وجود تدريب كافي ، يقدر المراقبون تفاني أعضاء الهيئات الفرعية المستقلة للانتخابات في القيام بواجباتهم ومسؤولياتهم.

لقد كانت العلاقة بين السلطة المركزية للانتخابات وفروعها الجهوية تتطور تدريجياً ومع ذلك لا يزال هناك مجال لتقديم مزيد من التعاون والتواصل. وقد ردت مؤخراً الهيئة العليا المستقلة للانتخابات إيجابياً على طلب من قبل الهيئات الفرعية للاجتماع، فعقدت نقاشات مع جميع رؤساء وأمناء هذه الهيئات للتشاور حول الدروس المستفادة والتحديات التي واجهتها والتحضير للمرحلة التالية من العملية الانتخابية. و ثمن المركز على النية المعلنة لعقد لقاءات مماثلة للتحضير للمرحلة الرئيسية من العملية الانتخابية.

ولاحظ المركز أن أغلبية أعضاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات و الهيئات الفرعية المستقلة للانتخابات هم من الذكور و إن من بين العضوات عدد قليل يشغلن مناصب رفيعة مثل رئيس أو نائب رئيس داخل هيئة إدارة الانتخابات. هذا الافتقار الواضح للتمثيل يتناقض مع النسبة العالية للنساء المتعلمات والناشطات مهنيًا في تونس.

و لمزيد تعزيز الشفافية ، يشجع مركز كارتر السلطات الانتخابية على مواصلة المشاورات المنتظمة مع جميع الجهات ذات الصلة وان تكون جميع الوثائق الرسمية متاحة على نطاق واسع ، وخصوصاً من خلال نشرها على الموقع الإلكتروني للهيئة العليا المستقلة للانتخابات.

تسجيل الناخبين

يوفر مرسوم القانون عدد 35⁶ الذي يحكم انتخابات المجلس التأسيسي و بعد تعديله بموجب المرسوم 72⁷,

³مادة 22 من قواعد الإجراءات الداخلية للهيئة العليا المستقلة للانتخابات
⁴ المادة 24 من قواعد الإجراءات الداخلية للهيئة العليا المستقلة للانتخابات

⁵ المادة 27 من قواعد الإجراءات الداخلية للهيئة العليا المستقلة للانتخابات

⁶ اعتمد في 10 ماي 2011

⁷ اعتمد في 3 اوت 2011

إطاراً عاماً لتسجيل الناخبين. وفقاً للمادة 2, يحق لجميع التونسيين رجالاً ونساءً الذين تفوق أعمارهم 18 عاماً في اليوم السابق للانتخابات، والمتمتعين بكامل حقوقهم المدنية والسياسية التصويت. تمكن المادة 3 الهيئة العليا المستقلة للانتخابات من إقامة إجراءات التسجيل ونشرها على أوسع نطاق ممكن و تنص المادة 6 على تأسيس قوائم الناخبين استناداً إلى المعلومات الواردة في قاعدة بيانات بطاقات التعريف الوطنية. و وفقاً للمادة نفسها، يتم توجيه الناخبين إلى مراكز الاقتراع وفقاً لعنون الإقامة المعتمد خلال عملية التسجيل الإرادي.

لاحظ مركز كارتر أن قرار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات الصادر في وقت متأخر و المتعلق بتغيير نظام تسجيل الناخبين من نظام وجوب التسجيل الشخصي في القوائم إلى نظام التسجيل الآلي قد ساهم في خلق درجة من الارتباك، لا سيما في ظل عدم وجود حملة دعائية واضحة تشرح مسار العملية للناخبين و المنظمات المجتمع المدنية والأحزاب السياسية .

و لم يكن الناخبون مطالبين بالتسجيل كشرط أساسي لتسجيلهم على قائمة الناخبين الأولية التي تعتمد على قاعدة بيانات بطاقات التعريف الوطنية. و بدلاً من ذلك، تم تنفيذ عملية تسجيل الناخبين آلياً، مع إعطائهم الفرصة لتحديث البيانات الخاصة بهم وتحديد مراكز الاقتراع في يوم الاقتراع.

ويلاحظ المركز أن إستراتيجية التوعية العامة التي وضعتها الهيئة العليا المستقلة للانتخابات تركز أساساً على تعبئة الناخبين ، و كان من الممكن أن تتضمن مع ذلك رسائل محددة بخصوص عملية التسجيل وأهميته لضمان دقة سجل الناخبين مما يسهل من عمل الناخبين يوم الاقتراع.

و بما أن ما يقرب من 45% من الناخبين لم يشاركوا في التسجيل الإرادي، فإن المركز يشجع على

وبدأ تسجيل الناخبين في 11 جويلية مع إتباع نظام تسجيل و إجراءات غير معروفة إلى حد كبير من قبل المواطنين وأصحاب المصالح الانتخابية، مثل منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والفرق المراقبة. في 9 أوت، تلقى مركز كارتر، بناءً على طلب منه نسخة من دليل إجراءات التسجيل الذي أصدرته الهيئة العليا المستقلة للانتخابات .

قبل بدء عملية التسجيل، اجري اختبار تجريبي للتحقق من نظام التسجيل عبر الإنترنت بيد انه لم يكن حاسما. فالمشاكل التقنية المتعلقة بنظام التسجيل عبر الإنترنت أثرت على هذه العملية في بدايتها، واستغرق الأمر يومين أو ثلاثة أيام لتشغيل النظام في جميع أنحاء البلاد بعد الصعوبات الأولية، قام النظام بأداء جيد مع انقطاعات قصيرة ، وناذرة بالإنترنت.

تفحص موظفو التسجيل شريط الرموز(البار كود) التي تظهر في الجزء الخلفي من بطاقة التعريف الوطنية لكل ناخب للوصول إلى ملف تسجيله المرتبط بواسطة الانترنت إلى قاعدة بيانات بطاقات التعريف الوطنية الذي يديره المركز الوطني للإعلامية. وأتيحت للمسجلين فرصة اختيار أحد مراكز الاقتراع القريبة من محل إقامتهم خلال الانتخابات المقبلة و قدمت لهم إيصالات تحمل أسمائهم و عناوينهم وتحدد مراكز الاقتراع.

أبدى معظم موظفو مراكز التسجيل الترحيب والتعاون مع المسجلين واشتغلوا بكفاءة. وكانت المرأة ممثلة تمثيلا جيدا بين موظفي التسجيل. وانتبه الملاحظون إلى أن معظم الهيئات الفرعية المستقلة للانتخابات المركز قامت بنشاط بدورها الرقابي على مراكز التسجيل، وحافظت على اتصال مستمر مع موظفي التسجيل وزارات المراكز على بشكل منتظم.

و مع ذلك، أفاد ملاحظو مركز كارتر أن ثمة تناقضات بين الهيئات الفرعية المستقلة للانتخابات والمراكز في تطبيق إجراءات التسجيل . على سبيل المثال كان التسجيل بالوكالة اكبر نقطة اختلاف في تطبيق الإجراءات ، حيث سمح لبعض المراكز التسجيل بالوكالة غيران بعض المراكز الأخرى. و أحيانا داخل نفس الولاية، منعت أعضاء الأسرة أو غيرهم من تسجيل الناخبين المؤهلين الآخرين. في بعض الحالات تسلم الوكيل إيصال التسجيل، وفي حالات أخرى ، طلب من الذين سجلوا بالوكالة زيارة المركز شخصيا للحصول على الإيصال. أعطت الهيئات الفرعية المستقلة للانتخابات تفسيرات مختلفة لهذه الممارسات، معللة ذلك ببعد المسافة من مراكز التسجيل في المناطق الريفية.

ينص دليل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات صراحة على أن التسجيل هو عملية شخصية ، وبالتالي لا يمكن التعامل معه عن طريق التفويض⁸ ومع ذلك أفاد الملاحظون أن دليل إجراءات التسجيل لم يكن دائما متوفرا في مراكز التسجيل وان موظفي التسجيل لم يكونوا دائما على علم بوجوده ، ولعل السبب في ذلك يعود إلى توزيع الوثيقة في وقت متأخر نسبيا من هذه العملية.

وفقا للهيئة العليا المستقلة للانتخابات تم رفض عدد قليل من المسجلين اقل من 1% من مجموع المتقدمين للتسجيل ، من قبل نظام التسجيل عبر الانترنت لعدة أسباب أهمها : انتهاء مدة صلاحية بطاقة التعريف الوطنية⁹ ، أو عدم تطابق الأرقام بين تاريخ الإصدار المسجل في قاعدة البيانات و التاريخ الظاهر على البطاقة ، أو أفراد الجيش و الأمن المسرحين والذين لا يزالون مسجلين كأفراد تحت الخدمة الفعلية¹⁰

بينما كانت هناك اختلافات طفيفة بين مراكز التسجيل لمعالجة حالات الرفض كالمطلب من بعض الناخبين لملء استمارات التسجيل على سبيل المثال ، أو إصدار استمارات خاصة للجيش -- أفاد الملاحظون أن الموظفين قد وجهوا بدقة المواطنين إلى الهيئات الفرعية المستقلة للانتخابات ذات الصلة بطلبهم ، أو إلى مراكز الشرطة للتجديد في حال انتهاء مدة صلاحية بطاقة التعريف .

وفقا للهيئة العليا المستقلة للانتخابات ، قدمت ما مجموعه 21.860 حالة إلى الهيئات الفرعية المستقلة للانتخابات حتى نهاية عملية التسجيل . اعتبارا من 24 أوت ، تم العمل فقط على 5000 منها و وبالتالي فإن على الأقل 16.000 حالة لم تدرج في قوائم الناخبين الأولية و تم إبلاغ مركز كارتر بأن إعلام النتائج بالنسبة للمسجلين الذين تتم معالجة حالاتهم سيكون لفظيا فقط و أنهم لن يتلقوا أي إخطار رسمي مكتوب.

⁸ قواعد الإجراءات الداخلية للهيئة العليا المستقلة للانتخابات فقرة 3.3.1

⁹ الهيئة العليا المستقلة للانتخابات أعلنت ان السلطات بثت منذ اشهر اعلانات اذاعية و تلفزيونية تحث على استخراج بطاقات تعريف جديدة . عدد البطاقات القديمة يتراوح بين 200.000 و 400.000
10 لا يحق للعسكريين والمدنيين الذين يؤدون خدمتهم العسكرية وقوى الأمن الداخلي من ممارسة حقهم في التصويت وفقا للمادة 4 من المرسوم بقانون 35

ردا على الإقبال الأولي المنخفض -- ما يقرب 16 % فقط من الناخبين المؤهلين أكدوا تسجيلهم وذلك حتى 30 جويلية -- قررت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات تمديد فترة التسجيل حتى 14 أوت تم زيادة عدد مراكز التسجيل ، بما في ذلك مراكز مخصصة للمواطنين التونسيين المقيمين في الخارج الذين كانوا يزورون تونس خلال فترة التسجيل . و بالإضافة إلى ذلك ، تم إحداث فرق متنقلة لتسهيل التسجيل في المناطق الريفية النائية . و قد أفاد الملاحظون أن الهيئات الفرعية المستقلة للانتخابات أدركت بسرعة ان مراكز التسجيل المتنقلة تكون أكثر فعالية عندما يتم إعلام المواطنين مسبقا عن أماكنها . لهذا الغرض ، زادت الهيئات الفرعية المستقلة للانتخابات التوعوية العامة من خلال تجهيز سيارات تحمل مكبرات الصوت و بثت إعلانات على محطات الإذاعات المحلية للإبلاغ عن مواقع الفرق . كما نشرت بعض الهيئات الفرعية المستقلة للانتخابات فرقا متنقلة تتكيف مع عادات الناس اليومية والاحتياجات، بما في ذلك المستشفيات وأماكن العمل و المنتجعات السياحية والأسواق الأسبوعية والمقاهي بعد الإفطار خلال شهر رمضان . إن مركز كارتر يشيد بالجهود التي تبذلها السلطات الانتخابية للوصول إلى أكبر عدد من المواطنين

عرض وتحديات القائمة الأولية و طلبات الاعتراضات المتعلقة بها

أعطى عرض القوائم الأولية للناخبين فرصة للجمهور لمعاينة المعلومات الواردة على القائمة و الاعتراض على المخالفات مثل إغفال الناخبين المؤهلين أو إدراج الناخبين غير المؤهلين، وتصحيح الأخطاء في القائمة.

تنص المادة 7 من المرسوم بقانون 35 على أن يتم تسليم قوائم الناخبين الأولية للهيئات الفرعية المستقلة للانتخابات والبلديات و المعتمديات و العمادات و البعثات الدبلوماسية والقنصلية التونسية في الخارج (يشار إليها لاحقا ب "أماكن العرض") و تتوقع المادة نفسها نشر القوائم على الموقع

الالكتروني للهيئة العليا المستقلة للانتخابات. بموجب المادة 8 فان رئيس الهيئة الفرعية المستقلة للانتخابات ، ورئيس البلدية و المعتمد و العمدة ورئيس البعثة الدبلوماسية او القنصلية هم المسؤولون عن نشر القوائم . هذه الأحكام تعكس التزام تونس بالحق في الحصول على المعلومات¹¹، وهو ما يستلزم ضمن أمور أخرى، الحق في مراجعة القوائم الانتخابية.

في مؤتمر صحفي يوم 16 اوت ، أعلنت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات أن فترة عرض ومواجهة تحديات القوائم الأولية سوف تكون من 20 إلى 26 أوت تماشياً مع الجدول الزمني للانتخابات المتوقعة . وأعلن أيضاً أن قوائم الناخبين ستكون متاحة على شبكة الإنترنت ، وأنه سيتم وضع خدمة الرسائل القصيرة للتأكد من وجود الأسماء على القوائم و التأكد من موقع مركز الاقتراع.

كان ملاحظاً انخفاض نسبة الإقبال في المرحلة الأولى من عملية التسجيل و قد تواصل هذا الانخفاض خاصة خلال فترة عرض القوائم و طلبات الاعتراض المتعلقة بها . و في ضوء هذا ، فان مركز كارتر يشجع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات على إطلاق حملات إعلامية في الوقت المناسب وتقديم رسائل تتماشى مع كل مرحلة من مراحل العملية الانتخابية.

¹¹ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، مادة 2، 19.

أفاد ملاحظو مركز كارتر أن قوائم الناخبين الأولية قد طبعت في شكل كتاب متكون من جزأين منفصلين : جزء يبين الناخبين المحتملين الذين قاموا بعملية التسجيل في المراكز، وجزء يبين الناخبين المحتملين الذين تم تضمينهم ألياً للقوائم استناداً لقاعدة بيانات بطاقات التعريف الوطنية. و قد أدرجت أسماء الناخبين المحتملين و اسم الأب و اسم الجد حسب الترتيب الأبجدي للغة العربية من دون أي إشارة إلى مراكز الاقتراع المخصصة. و في عدد كبير من الحالات ، لم تكن سوى قوائم الناخبين الذين قاموا بعملية التسجيل في المراكز متاحة في 20 أوت أي اليوم الأول من فترة العرض ، في حين تم نشر قوائم الناخبين المسجلين ألياً بعد يوم واحد أو يومين من الموعد المحدد لعرض القوائم. وأشار بعض المسؤولين إلى أنهم لا يزالون غير قادرين على جعل القوائم متاحة للتدقيق في العمادات التي احترقت أثناء الثورة أو الغير مقبولة من جانب السكان بسبب ارتباطها بالنظام القديم.

تجدر الإشارة إلى أن أماكن العرض تفتح رسمياً في نفس توقيت البلديات أي من الساعة 8:30 حتي الساعة 02:30 فقط ، وغالباً ما تكون مغلقة يوم الأحد ، مما يترك القليل من الوقت للمواطنين لمعاينة القوائم. وأكد الملاحظون أن نسبة إقبال المواطنين لأماكن العرض كانت منخفضة للغاية ، إذ تراوحت في معظم الحالات من 5 إلى 10 أشخاص يومياً.

بدلاً من نشر قوائم الناخبين الأولية على موقعها على الإنترنت على النحو المنصوص عليه في المرسوم بقانون 35 ، وفرت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات محرك بحث للتحقق من وجود الناخب على القوائم. وقد جعلت هذه الوسيلة متاحة على الموقع في 25 أوت ، ولكنه لم يكن يعمل حتى 26 أوت . ويرى المركز أن نشر قوائم الناخبين الأولية كانت لتعزز مزيداً من الشفافية ، خصوصاً من

خلال السماح للأحزاب السياسية الحصول على القائمة الكاملة¹². ويشجع مركز كارتر الهيئة العليا أن تأخذ في اعتبارها هذه النقطة. إن خدمة الرسائل القصيرة و هي مبادرة من قبل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات تستحق الثناء لسهولة استعمالها، إلا أنها لم تصبح للأسف فعالة إلا في منتصف فترة عرض القوائم.

وطبقا للقانون الانتخابي ستقدم المنازعات المتصلة بالقوائم الأولية إلى الهيئات الفرعية المستقلة للانتخابات، في غضون سبعة أيام عن طريق رسالة مضمونة الوصول¹³. تعطى للهيئات الفرعية المستقلة للانتخابات ثمانية أيام لاتخاذ قرار بشأن هذه المسألة¹⁴ ثم يتم إعلام المدعي بالحكم المعلل بوسيلة تترك أثرا كتابيا. وعلى الأطراف المعنية¹⁵ والسلطات الإدارية أن تقدم استئنافا ضد هذا القرار أمام المحكمة الابتدائية المختصة ترابيا، وعليها أن تفصل في المسألة في غضون خمسة أيام¹⁶ ويكون القرار نهائيا.

لا يجوز الطعن في القرارات التي تتخذها الهيئات الفرعية المستقلة للانتخابات المسؤولة عن الدوائر الانتخابية للمغتربين إلا من قبل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات¹⁷، مما يؤدي إلى حرمان التونسيين

¹² تمشيا مع أفضل الممارسات، ينبغي ونكتنا للأحزاب السياسية على وجه الخصوص فرصة للوصول إلى قائمة الناخبين. انظر منظمة الأمن والتعاون، الالتزامات القائمة من أجل ديمقراطية الانتخابات في الدول المشاركة في المنظمة، ص 61 و 61؛ الاتحاد الأوروبي، وكتيب لمراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي، الطبعة 2، ص 43

¹³ مادة 13، مرسوم القانون 35

¹⁴ مادة 12، مرسوم القانون 35

¹⁵ دليل تفسيري بشأن إجراءات لمواجهة التحديات المتصلة قائمة الناخبين المؤقتة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات الوثيقة، غير مؤرخة

¹⁶ مادة 14، مرسوم القانون 35

¹⁷ مادة 14، مرسوم القانون 35

المقيمين في الخارج من الطعن القضائي. ويؤكد المركز في هذا الصدد أنه ينبغي منح جميع الناخبين حق متساو في سبيل إنصاف فعال¹⁸

أفاد الملاحظون بوجود اختلافات كبيرة في المساعدات والتوجيهات المقدمة للمواطنين في أماكن العرض حول كيفية تقديم طلب اعتراض. ولم تكن بعض القوائم في عهدة أي موظف، بينما الأخرى تركت في رعاية موظفي البلدية، في حين كانت قوائم أخرى تحت مسؤولية موظفين سابقين أعيد تعيينهم من قبل الهيئات الفرعية المستقلة للانتخابات لهذه المهمة الجديدة. وقد كانت المجموعة الأخيرة أكثر دراية وأكثر ارتباطا بالهيئات لأسباب واضحة، وبالتالي أكثر قدرة على مساعدة المواطنين سواء من خلال مساعدتهم على تقديم شكاوى مباشرة أو عن طريق توجيههم إلى الهيئات الفرعية المستقلة للانتخابات لتقديم طلب اعتراضهم.

كما أفاد الملاحظون بوجود اختلافات كبيرة في إجراءات تقديم طلبات الاعتراض بخصوص القوائم المنشورة. أحيانا وعندما كان يعمل موظفو التسجيل السابقون الذين أعيد تعيينهم في أماكن العرض كانت طلبات الاعتراض متوفرة وقد ساعد الموظفون المواطنين في ملئ هذه الاستمارات، بالإضافة إلى إرسالها إلى الهيئة الفرعية المستقلة للانتخابات ذات الصلة، بالنيابة عن

المواطنين. في حين أن بعض الهيئات الفرعية قبلت التسليم المباشر للاستمارات من قبل المواطنين، رفضت أخرى هذا وطلبت أن ترسل الوثائق بواسطة رسالة مضمونة. حتى 26 أوت، صرحت عدة هيئات فرعية مستقلة للانتخابات دون استثناء خلال مقابلات أنها تلقت شكاوى قليلة جدا، غير أنه من المتوقع أن تصل شكاوى إضافية عن طريق البريد.

توجيه و توعية الناخب

إن استيفاء الالتزام الدولي حول الاقتراع العام¹⁹ يعتمد جزئيا على نجاح تثقيف الناخبين. قامت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بحملة إعلامية للناخبين من خلال اللوحات الإعلانية والملاحق في الصحف، وكذلك الإذاعة والتلفزيون، بهدف تعبئة الناخبين المؤهلين للتسجيل. هذه الحملة التوعوية انطلقت في اليوم الأول من تسجيل الناخبين، وبالتالي حدثت من فعاليتها الأولية. وعلاوة على ذلك، يبدو أن حملة تثقيف الناخبين تنقصها المعلومات الكافية بشأن إجراءات التسجيل وأهدافها. أفاد الملاحظون أن للمواطنين معلومات متفاوتة محدودة حول هذه العملية، بما في ذلك ضرورة التسجيل للتمكن من التصويت.

ساهم المسؤولون في الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في هذا الوضع من خلال إعطاء تصريحات مربكة حول هدف وضرورة التسجيل حيث اعتبر التسجيل "عملا وطنيا" من شأنه أن "يسهل عملية التصويت"، ولكن دون شرح أهمية التأكد من أن يدرك الجميع المركز حيث من المفترض بهم يصوتوا. وقد أضاف إعلان الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عن التسجيل الآلي لأي حامل لبطاقة تعريف وطنية، بغض النظر عن قيامه بالتسجيل أو لا إلى الارتباك في الرأي العام²⁰ وتحديدا عندما تم تمديد عملية التسجيل بقصد

¹⁸ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، مادة 2.3

¹⁹ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، مادة 25.

²⁰ الجندوبي: التصويت مفتوح لحاملي بطاقات فيرعتال التونسية، وليس فقط للمسجلين (تونس إفريقيا للأنباء، 4 أوت 2011)

تحقيق معدل مشاركة أعلى. و من اللافت للنظر، أن التوعية العامة من قبل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات لتعبئة المواطنين للتحقق من قوائم الناخبين الأولية خلال فترة العرض والتحديات بالكاد كانت مرئية.

يوصي المركز بتكثيف التوعية العامة من قبل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والهيئات الأخرى المعنية لمساعدة التونسيين في العملية الانتخابية. وينبغي إطلاق حملة معلومات للناخبين في الوقت المناسب بحيث تستهدف: الوثائق المطلوبة التي يجب على الناخب جلبها في يوم الاقتراع، وكيف ومتى وأين يتم الانتخاب يوم الاقتراع. ويمكن لحملة توعية متكاملة أن توفر للجمهور قاعدة فهم للمعلومات الهامة فيما يتعلق بالانتخابات، مثل نظام قائمة التمثيل النسبي المغلقة الانتخابية و

ولاية المجلس التأسيسي . و هكذا يكون قد ساهم كلاهما في التخفيف من حدة الالتباس المحتمل وزيادة الثقة العامة ونزاهة العملية الانتخابية

المجتمع المدني والأحزاب السياسية

أجري عدد محدود من منظمات المجتمع المدني عملية تثقيف الناخبين لتشجيعهم على التسجيل . و هذه الجهود تستحق الثناء ، لا سيما في ضوء الاتصالات الرسمية المحدودة بين منظمات المجتمع المدني و الهيئة العليا المستقلة للانتخابات . ويفيد الملاحظون أن الأحزاب السياسية أصبحت مرئية فقط في المراحل النهائية للعملية ، عندما قام عدد قليل من الأحزاب بتوزيع منشورات ، ونشر لافتات أو تنظيم اجتماعات عامة تشجع تسجيل الناخبين.

يرحب المركز بالجهود التي بذلتها مؤخرا الهيئة العليا المستقلة للانتخابات للاجتماع مع الأحزاب السياسية وممثلي المجتمع المدني ، وذلك بهدف تبادل المعلومات بشأن الوضع القائم والتحديات التي تواجه العملية الانتخابية . وهذه في الواقع ممارسة جيدة لضمان أن تجرى جميع الأنشطة الانتخابية بطريقة شفافة تماما²¹ من خلال المشاورات على أساس منتظم مع الأطراف المعنية²² . أما الوضع على المستوى المحلي فيبدو أكثر تناقضا حيث أبدت بعض الهيئات الفرعية المستقلة للانتخابات استعدادها لتنظيم لقاءات و تبادل المعلومات مع الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني ، حتى في الوقت الذي تشكو فيه الاهتمام المحدود الذي تبديه هذه الجهات ، في حين يبدو غيرها من الهيئات الفرعية المستقلة للانتخابات مقاومة لفكرة عقد اجتماعات مع الأحزاب السياسية خوفا من فقدان الاستقلالية.

فئات معينة من الناخبين

يقر المركز بأهمية الجهود التي تبذلها السلطات الانتخابية لاستيعاب فئات معينة من الناخبين المؤهلين مثل الأميين والمعوقين .بالإضافة إلى ذلك ، استجابت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات للشواغل التي أعربت عنها منظمات المجتمع المدني فيما يتعلق بالمادة 61 من المرسوم المتعلق بقانون الانتخابات ، والسماح للناخبين الأميين أو الناخبين الذين يعانون من إعاقة واضحة بتلقي مساعدة من أحد الناخبين وفقا لاختيارهم . و لتجنب احتمال شراء الأصوات أو التأثير ، بدأت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بتعديلات

²¹ حقوق الإنسان والانتخابات : كتيب عن الجوانب القانونية والفنية، وقوقح الإنسان في الانتخابات، الفقرة 102 .

²² IDEA الدولية، المدونة الدولية لقواعد السلوك : IDEA الإدارة الأخلاقية والمهنية للانتخابات ص 12/ 13

لهذا الحكم .ومع ذلك ، فقد صيغت المادة 61 المعدلة بعبارات عامة جدا ، وينبغي أن تصدر الهيئة العليا المستقلة للانتخابات مزيدا من التفاصيل بحيث يلبي القانون الأهداف المرجوة.

أما بالنسبة للسجناء، فينص القانون على أن الأشخاص الذين حكم عليهم بالسجن لأكثر من ستة أشهر في السجن بتهمة ارتكاب جرائم الشرف المتصلة بالجنايات أو الجنح والذين لم يستعيدوا بعد حقوقهم

المدنية والسياسية²³ هم وحدهم المحرومون من حقهم في التصويت. ومع ذلك ، فإن حقيقة عدم إجراء أي عملية تسجيل في السجون قد تؤدي إلى حرمان فعلي لجميع السجناء . لذلك فإن المركز يحث الهيئة العليا المستقلة للانتخابات على بذل كل الجهود الممكنة لاستيعاب جميع الناخبين ، بما في ذلك المعتقلين وفقا لالتزامات تونس لضمان حق الاقتراع العام ، والحق في التصويت²⁴

اعتماد الملاحظين

يعبر مركز كارتر عن تقديره للتدخل في الوقت المناسب من قبل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات لتقديم الاعتماد لملاحظي المركز، وضمان عدم التأخير في نشر الملاحظين. وفي الوقت نفسه، بدأت مجموعة من الشبكات المحلية في تنظيم الملاحظين ، بما في ذلك التخطيط لتدريبهم بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية الدولية. نشجع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات تمديد هذا الدعم للمنظمات الوطنية والدولية الأخرى، وذلك تماشيا مع أفضل الممارسات فيما يتعلق بالشفافية في إدارة العملية الانتخابية، من خلال وجود الملاحظين المعتمدين حسب الأصول²⁵. إن عملية الملاحظة المحلية غير حزبية هي وسيلة هامة لتمكين المواطنين التونسيين من المشاركة في العملية الانتخابية

التوصيات

بناء على ملاحظاته الأولية ، يقدم مركز كارتر التوصيات التالية:

الهيئة العليا المستقلة للانتخابات :

- وضع آليات مناسبة لضمان أن كل الناخبين قادرين على العثور على مراكز الاقتراع الخاصة بهم ؛
- إطلاق حملة معلومات لتوعية الناخبين تستهدف إجراءات يوم الاقتراع، وعملية تقديم الشكاوى الانتخابية وغيرها من القضايا المركزية لإجراء الانتخابات. تبادل المعلومات ومواد التوعية العامة على نحو استباقي، والاستمرار في إجراء مشاورات منتظمة مع الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام وذلك على الصعيد الوطني والمحلي ؛

²³ مادة 5، فقرة 1 ، مرسوم قانون 35
²⁴ لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، التعليق العام رقم 25 . ، تشير إلى أنه لا ينبغي للأشخاص المحرومين من الحرية ولكن لم تتم إدانتهم بعد ان يتم استبعادهم من ممارسة حق التصويت

²⁵ الاتحاد البرلماني الدولي ، إعلان الاتحاد البرلماني بشأن معايير الانتخابات الحرة والنزيهة، .قدام 7
• تأكد من أن لدى الهيئة الفنية والإدارية والمالية العدد الكافي من الموظفين والإدارية وذلك لتعزيز قدرة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات للتصوير لإدارة العمليات الانتخابية ؛

• تخطيط وقت كاف لتنظيم وإجراء التدريب على إجراءات محددة ، وذلك لضمان تنفيذ دقيق وثابت من قبل مسؤولي الانتخابات على جميع المستويات ؛
• زيادة الشفافية من خلال جعل التشريعات الانتخابية المناسبة واللوائح والإجراءات التشغيلية متاحة للعموم ، بما في ذلك عن طريق نشر المعلومات على الموقع الإلكتروني للهيئة العليا المستقلة للانتخابات ؛

لمنظمات المجتمع المدني

• تدريب ونشر ملاحظين محليين لملاحظة العملية الانتخابية في المراحل المقبلة ؛
• الاضطلاع بأنشطة توعية الناخبين لزيادة الوعي حول ولاية المجلس التأسيسي ؛

الأحزاب السياسية :

• التوقيع على وتعزيز وضمان احترام مدونة سلوك الأحزاب السياسية وهي مبادرة طوعية اتخذتها مؤخرا الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ؛
• مزيد من الانخراط في العملية الانتخابية ، عن طريق الحفاظ على إجراء مشاورات منتظمة مع السلطات الانتخابية ومنظمات المجتمع المدني ؛

تلقى مركز كارتر رسالة دعوة لملاحظة العملية الانتخابية من الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في منتصف جويلية ، و تلاها بعد ذلك الاعتماد الرسمي يوم 4 أوت. لاحظ المركز عملية تسجيل الناخبين في تونس استعدادا للانتخابات المجلس التأسيسي الوطني المقرر عقدها في 23 أكتوبر. وقد نشر المركز 10 ملاحظين على المدى الطويل زاروا 191 مركز تسجيل في جميع ولايات البلاد ، واجتمعوا مع المسؤولين عن الانتخابات السياسية وممثلي الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني. سيبقى مركز كارتر في تونس لملاحظة فترة تسجيل المرشحين ، ومدة الحملة الانتخابية و يوم الاقتراع و عمليات الفرز و احتساب الأصوات وجدولة الشكاوى للانتخابات المجلس التأسيسي. وسينضم للملاحظين على المدى الطويل 40 ملاحظًا على المدى القصير من جنسيات مختلفة في الفترة التي تسبق يوم الانتخابات. و تهدف بعثة الملاحظة التابعة للمركز في تونس لتقديم تقييم محايد لجودة العملية الانتخابية، وتعزيز عملية تشمل الجميع وإظهار الاهتمام والدعم الدوليين لهذا التحول الديمقراطي الطموح. وسيتم تقييم هذه الانتخابات في الإطار القانوني التونسي ، و الالتزامات الدولية لتونس لإجراء انتخابات ديمقراطية حقيقية.
تجري بعثة الملاحظة في المركز وفقا للقوانين والمعايير الدولية المطبقة لملاحظة الانتخابات المنصوص عليها في إعلان المبادئ للملاحظة للانتخابات، التي اعتمدت في الأمم المتحدة في 2005 وأيدتها 37 مجموعة لملاحظة الانتخابات. و سيقوم المركز بإصدار بيانات عامة دورية عن الانتخابات، وهي متاحة على موقعه على الانترنت : www.cartercenter.org